

المملكة المغربية



مديرية الدراسات والتوقعات المالية

قانون المالية لسنة 2006

تقرير النوع

1. مقارنة النوع الاجتماعي : المفهوم والمنهجية

- 131 1.1. السياق الوطني
- 132 1.1.1. الإطار الجديد للتنمية الاجتماعية
- 132 2.1.1. استمرار الفوارق الاجتماعية رغم تحسن المؤشرات الاجتماعية
- 133 3.1.1. التزام المغرب بتطبيق التوصيات الدولية
- 134 2.1. تعريف ومنهجية مقارنة النوع الاجتماعي
- 134 1.2.1. مقارنة وأدوات تحليل النوع الاجتماعي
- 134 2.2.1. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي
- 135 3.1. أهم العبر المستخلصة من بعض التجارب الأجنبية
- 136 4.1. منهجية إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية

2. بعض عناصر السياسات العمومية المرتبطة بالنوع الاجتماعي

- 137 1.2. وزارة المالية والخصوصية
- 137 1.1.2. إصلاح ميزانية الدولة والمقاربة النوعية
- 137 2.1.2. إنجازات وزارة المالية والخصوصية
- 138 3.1.2. الأفاق المرتقبة
- 138 2.2. وزارة التربية الوطنية
- 138 1.2.2. تحليل وضعية قطاع التعليم
- 140 2.2.2. عراقيل أمام تمدد الفتيات القروية
- 140 3.2.2. أولويات القطاع العام
- 141 4.2.2. أهداف برامج الدعم التربوي
- 142 5.2.2. أدوات تحليل النفقات العمومية لقطاع التربية الوطنية
- 143 3.2. وزارة الصحة
- 143 1.3.2. تحليل وضعية صحة الأم والطفل
- 144 2.3.2. عوائق تحول دون انخفاض نسبة الوفيات لدى الأمهات والأطفال
- 145 3.3.2. التوجهات الإستراتيجية لوزارة الصحة في مجال صحة الأم والطفل
- 145 4.3.2. تحليل النفقات العمومية للصحة
- 146 5.3.2. أفاق مستقبلية
- 146 4.2. قطاع الفلاحة والتنمية القروية
- 147 1.4.2. وضعية المرأة القروية
- 147 2.4.2. الأولويات الحكومية
- 148 3.4.2. العمل الحكومي
- 150 4.4.2. التحليل النوعي لميزانية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية

تعد مسألة تكافؤ الفرص والقدرات بين الرجال والنساء ركيزة أساسية من ركائز التنمية. وتمثل بالنسبة لمجتمعنا رهانا اجتماعيا يهدف إلى تقليص الفوارق والإقصاء ومن تم تحقيق تنمية بشرية عادلة. كما تشكل رهانا ديمقراطيا يتوخى تحقيق المساواة والحفاظ على كرامة الرجال والنساء على حد سواء. إضافة إلى ذلك، فهي رهان اقتصادي يرمي إلى إزالة العراقيل التي تحد من مساهمة النساء في الاقتصاد ومن تم الرفع من النمو الاقتصادي.

إن إدماج تقرير خاص حول النوع الاجتماعي داخل التقرير الاقتصادي والمالي المرافق لقانون المالية لأول مرة يعد ثمرة لمسلسل مستمر بدأ منذ سنة 2002. ويدخل هذا المسلسل في إطار إصلاحات الميزانية الهادفة إلى تدبير مرتكز على النتائج أخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي.

وبالنظر إلى اختلاف حاجيات وتطلعات النساء والرجال من جهة، والفتيان والفتيات من جهة أخرى، فإن هذا التقرير يهدف إلى ترسيخ ثقافة جديدة مبنية على التقييم والشفافية عند تناول السياسات العمومية. كما يتوخى تعزيز الحوار حول أولويات السلطات العمومية واختيارات الميزانية وسبل تحقيقها وذلك بإعطاء دينامية جماعية تتخرط فيها مختلف القوى الحية بالبلاد.

ومن المنتظر أن يشكل هذا التقرير فرصة لتقييم السياسات العمومية التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ولإبراز أهمية هذا الأخير في التنمية وتقييم فعالية السياسات العمومية.

كما يقدم هذا التقرير الوضعية الحالية لإشكالية النوع الاجتماعي من خلال التعاون مع القطاعات الوزارية المعنية بمسلسل إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية وذلك من أجل تشخيص الوضعية الحالية وتحديد التدابير اللازمة.

ويعرض الجزء الأول من هذا التقرير تذكيرا لسياق تناول موضوع المقاربة النوعية وتعريف مفهوما والمنهجية المتبعة عند تطبيقها. ويقدم الجزء الثاني السياسات والبرامج المتبعة من طرف بعض القطاعات الوزارية كوزارة المالية والخصوصية ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي ووزارة الصحة ووزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

1. مقارنة النوع الاجتماعي : المفهوم والمنهجية

1.1. السياق الوطني

يدخل إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في إطار مسلسل برمجة الميزانية. ويندرج هذا المسلسل في محيط وطني إيجابي يتميز بانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبمواصلة تطبيق استراتيجية التنمية الاجتماعية المندمجة. كما يتميز بتوطيد مسلسل اللامركزية واللامركز وتحديث القطاعات العمومية وتدعيم الدينامية الجديدة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني وإنجاز إصلاحات مهمة (الصحة والتعليم و السكن والعدل، مدونة الأسرة ومدونة الجنسية...)

وبالإضافة إلى ذلك، التزم المغرب بتفعيل مبادرة 20-20 و تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية. وتهدف هذه الأخيرة إلى تحسين ظروف عيش السكان وخاصة الحد من الفقر وتقوية التعليم ودعم المساواة بين الجنسين وتوفير الخدمات الصحة وتحسين البيئة.

1.1.1. الإطار الجديد للتنمية الاجتماعية

تميز الإطار الجديد للتنمية الاجتماعية بالمغرب بانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمناسبة خطاب جلالة الملك يوم 18 ماي 2005 التي تطمح إلى تعزيز التنمية بالمغرب.

وقد جاءت هذه المبادرة لتفتح آفاقا جديدة للتنمية و ذلك بعد التجربة التي حققتها استراتيجية التنمية الاجتماعية المندمجة خلال عقد التسعينات. وتهدف هذه الاستراتيجية على الخصوص إلى الحد من الفقر وتوفير أنشطة مدرة للدخل وكفيلة بإنعاش الشغل لدى الشباب.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات الاجتماعية تظل دون المستوى المرجو خاصة في الوسط القروي، وهو ما ينعكس سلبا على مؤشر التنمية البشرية¹ ببلادنا. ومن أجل تجاوز هذه الوضعية، تم تكثيف برامج محاربة الفقر خلال التسعينات و اكبه تغيير ملحوظ في بنية ميزانية الدولة نتيجة ارتفاع الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

لإنجاح مشروع التنمية الاجتماعية، حظي المغرب بدعم مجموعة من المنظمات والدول الأجنبية كالبنك الدولي وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة.

و تمثل استراتيجية الدعم للدولة المغربية (2009-2005 CAS) التي تم إبرامها يوم 19 ماي 2005 بتعاون بين الحكومة والبنك الدولي فرصة لتسريع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل ومحاربة الفقر والتهميش.

ومن المنتظر أن يستفيد المغرب من دعم فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال حساب تحديات الألفية بهدف تقليص الفقر وإنعاش النمو الاقتصادي.

2.1.1. استمرار الفوارق الاجتماعية رغم تحسن المؤشرات الاجتماعية

يعاني 14,2% من سكان المغرب من الفقر، أي ما يعادل 4 مليون شخص حسب الإحصاء الوطني للسكان والسكنى سنة 2004. ويبقى الفقر في المغرب ظاهرة قروية ونسوية بامتياز (أنظر التحليل المفصل للفقر في الجزء الثاني للتقرير الاقتصادي و المالي).

وفي مجال الشغل، لا يزال معدل نشاط النساء متواضعا: 27.3 % سنة 2004 على المستوى الوطني و 30.2 % على المستوى القروي. و يبين تطور هذا المؤشر خلال العقدين الأخيرين، أن التفاوت بين

¹ احتل المغرب سنة 2004 المرتبة 124 عالميا حسب تقرير التنمية البشرية مقابل المرتبة 125 سنة 2003

الجنسين مازال مستمرا حيث سجل 47،2 % سنة 1983 و 49،1% في 1992 و 52،4 % سنة 2002. وخلال الفترة 1990-2005، تعد المرأة القروية أكثر نشاطا في قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري (2.3 % مقابل 76.6 % بالنسبة للرجال). أما في الوسط الحضري، فيتركز نشاط المرأة في الخدمات وصناعة النسيج والألبسة والصناعة الغذائية التي تتميز بطروف عمل متدنية وبأجور ضعيفة.

وتمس الفوارق كذلك الوضعية المهنية² سواء تعلق الأمر بالعمل المأجور (32.4 % من النساء النشيطات مقابل 40 % من الرجال) أو المساعدة العائلية (53.3 % من النساء النشيطات مقابل 22.4 % من الرجال) أو الأنشطة الذاتية (12.1 % من النساء النشيطات مقابل 30.5 % من الرجال). ويمكن تفسير هذه الفوارق بصعوبة ولوج المرأة إلى الاقتراض وامتلاك وسائل الإنتاج. وتمس الفوارق أيضا مناصب المسؤوليات (قطاع خاص وعام) ومستوى الأجور (قطاع خاص) ونسبة البطالة (24.3% لدى النساء مقابل 16.6% لدى الرجال).

وعلى مستوى المجال العمومي، تعتبر مشاركة المرأة هامشية نسبيا (حقائب وزارية، مناصب ذات مسؤوليات عالية، الحقل الديني، القضاء، الدبلوماسية...). ف فيما يتعلق بالبرلمان، تمثل المرأة 10.77% من المنتخبين بفضل اعتماد اللائحة الوطنية خلال الانتخابات التشريعية. ونتيجة لذلك، احتل المغرب الصف الثاني على مستوى الدول العربية بعد العراق و الصف 83 على المستوى العالمي من بين 186 دولة (حسب تصنيف الاتحاد البرلماني عند متم غشت 2005)، أي بعد إيطاليا التي صنفت كأخر بلد أوروبي حيث احتلت الصف 73 مسجلة النساء فيه 11.5 % من المنتخبين.

وقد تم وضع العديد من الاستراتيجيات والمخططات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المرأة لتحسين وتقوية وضعيتها. وعلاوة على البرامج الأفقية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، فقد تم وضع برامج مختلفة لدعم مساهمة المرأة في الاقتصاد بتعاون مع السلطات العمومية والمجتمع المدني والمنظمات الأجنبية. ويدخل في هذا الإطار، مشروع وزارة التجارة والصناعة خلال سنة 2000 و 2003 والذي يهدف إلى تقوية قدرات المرأة المقاول، بالإضافة إلى قروض المقاولين الشباب حيث مثلت النساء 26% من المستفيدين من هذه القروض والبرنامج الوطني لمشاتل المقاولات والمشاريع المدرة للدخل لفائدة المرأة القروية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية...

ومن جهة أخرى، تم إنجاز إصلاحات مهمة من بينها تحسين الوضعية القانونية للأسرة و خاصة وضعية المرأة والطفل ودخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ وتعديل القانون الجنائي لمواجهة لتمييز والعنف ضد النساء، و كذلك دخول مدونة الشغل حيز التنفيذ والتي تركز على مبدأ عدم التمييز بين الجنسين فيما يخص الشغل والأجور. كما تم تخصيص بعض البنود لفائدة للمرأة كرفع إجازة الولادة إلى 14 أسبوع.

ويعتبر إصلاح مدونة الجنسية الذي أعلنه صاحب الجلالة بمناسبة خطاب العرش شهر يوليوز 2005 إنجازا كبيرا في مجال حماية حقوق الطفل و الأسرة عامة. و يهدف هذا الإصلاح إلى محاربة التمييز وتعزيز كرامة المرأة المغربية وأطفالها المزدادين من أب أجنبي إلى منح المواطنة الكاملة لهم.

3.1.1. التزام المغرب بتطبيق التوصيات الدولية

² معطيات سنة 2003

في إطار قمة الألفية المنعقدة شهر شنتبر 2000، التزمت المجموعة الدولية بتحقيق أهداف الألفية للتنمية و يتعلق الأمر بتخفيض مؤشر الفقر إلى النصف في أفق 2015 وتعميم التعليم الأساسي وتحقيق المساواة بين الجنسين وتقليص معدل الوفيات لدى الأمهات والأطفال والحد من الأوبئة بالإضافة إلى دعم الشراكة العالمية لتحقيق التنمية.

ويساهم المغرب بشكل فعال في وضع البرامج واتخاذ التدابير للحد من ظاهرة الفقر تماشياً مع أهداف الألفية للتنمية. ويعتمد التقرير الثاني لسنة 2005 حول أهداف الألفية للتنمية بالمغرب على منهجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي، حيث تم ترشيح المغرب من بين الدول الأربعة النموذجية التي حققت تقدماً فيما يتعلق بحقوق المرأة.

كما التزم المغرب بتطبيق توصيات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية لكونها غن شهر مارس 1995 والتي عرضت على الحكومات والمنظمات المانحة تخصيص 20% من نفقات الميزانية و20% من المساعدات الخارجية لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في إطار ما يعرف بمبادرة 20-20. ومن جهة أخرى، صادق المغرب على معاهدة محو كل أشكال التمييز ضد النساء "CEDAW" مع تسجيل بعض التحفظات.

2.1. تعريف ومنهجية مقارنة النوع الاجتماعي

1.2.1. مقارنة وأدوات تحليل النوع الاجتماعي

تأخذ مقارنة النوع الاجتماعي بعدها الكامل في إطار التنمية البشرية، وذلك لأن التفاوتات بين الجنسين تشكل عائقاً أمام تسريع وتيرة التنمية. بعبارة أخرى، لا يمكن تحقيق أي تنمية قوية ومستدامة دون إدماج وتمكين المرأة من الحضور الفعال في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقد تم تطوير مقارنة النوع الاجتماعي والتنمية خلال المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة المنعقد في بكين سنة 1995. حيث كشف هذا المفهوم أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية تستهدف بشكل متفاوت الرجال والنساء، وأن أية عملية تطور تتأثر بمساهمة كل المواطنين دون تمييز. وتهتم هذه المقارنة خاصة بتأثير السياسات والبرامج على الأفراد حسب جنسهم وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية.

فخلال مؤتمر بكين، التزمت الحكومات بإدماج إشكالية النوع الاجتماعي في كل عمليات إعداد السياسات ومخططات التنمية بالإضافة إلى عمليات تنفيذ وتقييم هذه السياسات والبرامج.

و يمكن تعريف مقارنة النوع الاجتماعي بالعملية التي تخضع بواسطتها كل القرارات المتخذة (سياسية، تخطيطية، ميزانية، برنامج أو مشروع) إلى تقييم مدى إنتاجيتها للحد من الفوارق الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويتجلى أثرها في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المستهدفين من خلال وضع استراتيجية تتوخى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

2.2.1. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

يمكن تعريف مقارنة النوع الاجتماعي للميزانية بالتحليل حسب تأثير الاعتمادات المخصصة لتحسين ظروف لكل من المرأة والرجل من جهة والفتيان والفتيات من جهة أخرى. فهي تندرج في إطار مقارنة شمولية تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة. ويقتضي ذلك تنسيقاً أكبر بين السياسات والبرامج والميزانية. كما تهدف هذه المقارنة ربط الموارد المخصصة بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة وتوفير شروط الحكامة الجيدة.

ويتضح أن مقارنة النوع الاجتماعي تشكل مفهوماً متجدداً يتعدى الإطار المفاهيمي والتحليلي المعتاد ليشمل معرفة مدى تأثير المداخل والنفقات العمومية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الفقر وتحقيق المساواة، فضلاً عن الحفاظ على التوازن الماكرو اقتصادي.

3.1. أهم العبر المستخلصة من بعض التجارب الأجنبية

لا زال تطور التحليل حسب النوع الاجتماعي لميزانية الدولة ضعيفاً في جل أنحاء العالم. ويرجع ذلك بالخصوص إلى الصعوبات التي تواجهها أنظمة المعلومات لتوفير معطيات مفصلة حسب الجنس. ورغم ذلك، هناك تجارب أجنبية مهمة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها، وخاصة في جنوب إفريقيا وفرنسا والمملكة المتحدة.

تدخل مبادرة جنوب إفريقيا، المتعلقة باعتماد مقارنة النوع الاجتماعي للميزانية في إطار تصفية نظام الميز العنصري ووضع الدستور الجديد الذي جعل من بين أولوياته محاربة كل أنواع التمييز من خلال حماية حقوق المرأة، خاصة الحق في المساواة والحرية والأمن والتعليم والملكية. وهكذا تمت المصادقة على معاهدة القضاء على كل أنواع التمييز ضد النساء "CEDAW"، كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف وضع منظومة وطنية لتحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين.

وقد لعب البرلمان دوراً أساسياً لإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في الميزانية، حيث أسندت هذه العملية إلى اللجن البرلمانية. ويتم خلال مناقشة مشروع الميزانية وضع أسئلة تتعلق بالنوع الاجتماعي على مستوى الموارد والنفقات، بالإضافة إلى إعداد ميزانيات خاصة بالمرأة وحث مختلف القطاعات الحكومية على تحديد أهداف قابلة للإنجاز في هذا المجال. وخلال سنة 1995، قامت هذه اللجن بإعداد "مبادرة ميزانية النساء" بشراكة مع المنظمات غير الحكومية والباحثين الجامعيين. ومنذ سنة 1997، قامت وزارة المالية بإدراج نتائج هذه المبادرة عند إعداد الميزانية.

أما التجربة الفرنسية في ميدان مقارنة النوع الاجتماعي للميزانية، فتندرج في إطار إصلاح الميزانية والذي يهدف من جهة إلى الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج، ومن جهة أخرى إلى العمل على بلوغ درجة متقدمة من المساواة بين الرجل والمرأة. ويتمحور هذا الإصلاح حول مراجعة القانون التنظيمي للمالية وإعداد ملحق أصفر بقانون المالية خاص بمقارنة النوع الاجتماعي.

ويمثل هذا الملحق الذي يتم إعداده منذ سنة 2000 استجابة لطلب البرلمان، إحدى التدابير الهامة المتخذة في إطار سياسة حماية حقوق المرأة. إذ يشكل مصدراً للمعلومات لتقييم أفضل للموارد المخصصة لتحقيق أهداف مقارنة النوع الاجتماعي وتعزيز الرقابة البرلمانية في هذا المجال. ومن جهة أخرى، تم وضع مقارنة خاصة تهدف إلى الحد من التفاوت الملحوظ بين الجنسين من خلال اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز موقع المرأة في المجتمع. وبالموازاة مع ذلك، تم تكييف الآليات الإحصائية من أجل

تحسين المعطيات المتعلقة بأوضاع الرجل والمرأة حتى يتسنى تسهيل المقارنة بين نتائج وأهداف هذه المقاربة الجديدة.

و في بريطانيا، تعززت مقاربة النوع الاجتماعي للميزانية بفضل اعتماد ممارسة جديدة لإعداد وتدبير الميزانية مرتكز على النتائج والقيام بتقييم قبلي لمدى ملائمة السياسات المقترحة مع النتائج المرجوة. وقد تميزت مقاربة النوع الاجتماعي للميزانية بتحليل يركز على دراسة مدى تأثير النظام الضريبي والتحويلات الاجتماعية للدولة على النوع الاجتماعي. كما تركز هذه المقاربة على إقامة علاقات شراكة بين القطاعات الحكومية والمجتمع المدني من أجل اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي لما تتميز به من عدالة اجتماعية واقتصادية.

وفي إطار التسيير المرتكز على النتائج، قامت الوزارات في نهاية 1998 بإبرام اتفاقيات خاصة بالخدمات العمومية. وفي سنة 2003، أصدرت وزارة التجارة والصناعة تقريراً حول المساواة بين الرجال والنساء يتضمن المؤشرات الأساسية والتدابير المتخذة مع تحليل للوضعيات بالنظر إلى الأهداف والفئات المستهدفة. كما تم إعداد برنامج عمل وطني للمساواة بين الرجال والنساء من طرف وحدة النساء ومساواة النوع الاجتماعي ولجنة القيادة بين الوزارات التي تقدمت بمبادرات مهمتين : إعداد مشروع نموذجي لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي عند دراسة النفقات المبرمجة على المدى المتوسط وتقديم وجهات النظر للوزارات حول تأثير السياسة الجبائية من زاوية النوع الاجتماعي.

ويستنتج من هذه التجارب أن مقاربة النوع الاجتماعي للميزانية تكون أكثر فعالية حين يتم تكيف السياسات المتبعة مع هدف تحقيق المساواة بين الجنسين. وتتميز المبادرات الناجحة في هذا المجال بنهج استراتيجية متعددة الأبعاد تعتمد الحوار بين مختلف الشركاء والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين (وزارات، مجتمع مدني، برلمانيين، جامعيين، مدافعين عن حقوق المرأة، باحثين، وسائل الإعلام) .

وتتجلى أهم العبر المستخلصة من هذه التجارب في كون التدبير المرتكز على النتائج وتقييم الفعالية الاجتماعية والاقتصادية للنفقات العمومية استناداً على نظام جيد للمعلومات يشكل آلية ضرورية لتعزيز التحليل النوعي للميزانية. ويتطلب نجاح اعتماد هذه المقاربة تعبئة كل من الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني.

4.1. منهجية إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية

يعتمد التحليل النوعي للنفقات العمومية على تشخيص وضعية مختلف الفئات الاجتماعية وتقييم أسباب ونتائج الفوارق المسجلة. ويتوقف هذا التشخيص على توفر معطيات كاملة ومحينة لتحديد مدى استجابة السياسات العمومية والتوجهات المتبعة والاعتمادات المرصودة لتقليص الفوارق الاجتماعية.

وقد تم اعتماد المنهجية المذكورة أعلاه لإنجاز الجزء الثاني من هذا التقرير والمتعلق بقطاعات التربية الوطنية والصحة والفلاحة، حيث سيتم التطرق لتشخيص وضعية هذه القطاعات وتحديد الإكراهات الأساسية وأولويات السلطات العمومية وسبل تحقيقها. ويرتبط مستوى تحليل وتقييم النفقات العمومية لهذه القطاعات بمدى توفر المعلومات الكافية. وفي هذا المجال يمكن تسجيل الجهود المبذولة من طرف الجهات المعنية للاستجابة لحاجيات مختلف الباحثين في هذا الموضوع.

ورغم هذه الجهود، يظل الجهاز الوطني للإعلام مطالباً بتطوير أكثر لتوفير معلومات ملائمة ومحينة تسهل تحليل ودراسة المواضيع المتعلقة بمسألة النوع الاجتماعي.

2. بعض عناصر السياسات العمومية المرتبطة بالنوع الاجتماعي

يعتبر إدراج التدبير المرتكز على النتائج بالمغرب مدخلا لمقاربة النوع الاجتماعي للميزانية والتي التزمت بها مجموعة من الوزارات التي حققت نتائج مشجعة في هذا المجال.

وسوف يتطرق هذا الجزء إلى إبراز تجربة بعض الوزارات التي التزمت بمسار تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي، ونذكر على سبيل المثال وزارة المالية والخصوصية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي ووزارة الصحة وكذلك وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

1.2. وزارة المالية والخصوصية

يشكل إصلاح الميزانية واعتماد التدبير المرتكز على النتائج قفزة نوعية تساهم في إعداد وتحليل الميزانيات القطاعية حسب مقاربة النوع الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، التزمت مجموعة من القطاعات الوزارية (وزارة الصحة ووزارة الفلاحة والصيد البحري، المندوبية السامية للتخطيط ووزارة المالية والخصوصية) بإصلاح الميزانية وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي من خلال وضع مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.

1.1.2. إصلاح ميزانية الدولة والمقاربة النوعية

يرتكز إصلاح ميزانية الدولة على ثلاث محاور أساسية وهي شمولية الاعتمادات والتعاقد والشراكة بهدف الانتقال من تدبير يعتمد على الوسائل إلى تدبير مرتكز على النتائج.

وفي هذا الإطار، أصبح بإمكان الوزارات التي تبنت التدبير المرتكز على النتائج نهج مقاربة النوع الاجتماعي باعتماد مؤشر لقياس المساواة بين الجنسين وتحليل دقيق للموارد والنتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وسيمكن هذا المؤشر من تتبع الإنجازات المحققة في هذا المجال ومدى تحسين ظروف عيش الفئات المعوزة.

2.1.2. إنجازات وزارة المالية والخصوصية

شرعت مديرية الميزانية سنة 2002 بتعاون مع البنك الدولي في إنجاز دراسة أولية حول "الجدوى المنهجية لاعتمادات الميزانية الخاصة بالنوع الاجتماعي والطفولة بالمغرب". وارتكازا على توصيات هذه الدراسة، قامت وزارة المالية والخصوصية سنة 2003 بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة بإنجاز مشروع يهدف إلى تقوية القدرات الوطنية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد و تحليل الميزانيات القطاعية. ويندرج هذا المشروع في إطار برنامج " تقوية الحكامة الاقتصادية : مقاربة النوع الاجتماعي وتطبيقها على ميزانية الحكومة" لصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة والذي يشمل عشرين دولة . وقد توجت المرحلة الأولى من هذا المشروع ب :

- تحسيس بعض الوزارات ومنها وزارة المالية والخصوصة بأهمية المشروع وذلك من خلال تنظيم أوراق تكوينية حول مقارنة النوع الاجتماعي.

- إعداد كتاب حول مقارنة النوع الاجتماعي لتسهيل عملية تكوين المهنيين في مجال تحليل وإعداد الميزانية و كذلك المكونين المختصين في تدبير الميزانية المرتكزة على النتائج والمرتبطة بالنوع الاجتماعي.

- إعداد دليل الميزانية باللغتين العربية والفرنسية حول مقارنة النوع الاجتماعي خاص بالبرلمانيين والفاعلين الجمعويين. ويهدف هذا الدليل إلى تحسيس الفاعلين حول أهمية إصلاحات الميزانية الهادفة إلى اعتماد منطق النتائج بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ ومراقبة ميزانية الدولة.

ويوجد حاليا المشروع السالف الذكر في مرحلته الثانية بهدف ترسيخ مزيد من الشفافية حول السياسات العمومية وإنجازات الميزانية أخذا بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للفقر والفوارق المتعلقة النوع الاجتماعي.

3.1.2. الآفاق المرتقبة

تتطلب مواصلة مسلسل إصلاح ميزانية الدولة حسب مقارنة النوع الاجتماعي تدابير تكميلية. لهذا يجب تحديد الإمكانيات المتاحة وتجاوز العوائق الموجودة لتحقيق مقارنة مرتكزة على النتائج ومسايرة للتوجيهات الحكومية ومرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويتجلى رهان ترسيخ مقارنة النوع الاجتماعي في تكثيف الجهود المبذولة من أجل التنسيق بين السياسات والمخططات والبرامج و ميزانية الدولة.

ويظل توفير إحصائيات دقيقة في مجال النوع الاجتماعي من الشروط اللازمة لتحقيق هذا الهدف، حيث ستشكل أدوات لإغناء تحليل النوع الاجتماعي ووضع إطار لدراسة مختلف أبعاد الفقر بالمغرب .

ومن المرتقب أن يتم إغناء هذا التقرير الذي سيتم إنجازه سنويا في إطار شراكة مع العديد من القطاعات الوزارية. وبالتالي فمن الضروري وضع استراتيجية للتواصل ووضع تدابير لمواكبة إعداد ميزانية تستجيب لتطلعات مقارنة النوع الاجتماعي.

2.2. وزارة التربية الوطنية

عرف قطاع التربية الوطنية تقدما ملحوظا خلال العقد الأخير سواء من حيث نسبة التمدرس أو فيما يخص تحسين جودة التعليم. وبالرغم من ذلك، يظل تعميم التعليم الأساسي والقضاء على الأمية هدفا لم يتحقق بعد.

وتشكل مسألة التعليم إحدى أولويات السلطات العمومية مع إعطاء أهمية خاصة للإنثاء بالوسط القروي و ذلك تماشيا مع أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

1.2.2. تحليل وضعية قطاع التعليم

التمدرس

التعليم الأولي: لازال تعميم التعليم الأولي يشكل هدفا مرجوا رغم تطبيق الميثاق الوطني للتربية و التكوين. فخلال الدخول المدرسي 2004-2005 ، سجلت نسبة تـمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و5 سنوات 51,3% مع نسبة أكبر للذكور مقارنة مع الإناث، ويظل الفارق بين الجنسين (6, 20 نقطة) مقلقا في الوسط القروي حيث معامل التكافؤ بين الجنسين يناهز 0,33 مقابل 0,92 في الوسط الحضري.

ويعد التعليم الأولي من بين أهم الوسائل لتحقيق هدف تعميم التمدرس وتقليص الهدر المدرسي خصوصا لدى الإناث، مما يمكن من رفع نسبة تـمدرس الفتاة وتسهيل ولوجها إلى سوق العمل.

التعليم الابتدائي: ارتفع عدد التلاميذ ما بين الدخول المدرسي 2000/2001 و 2004/2005 من 3.842.000 إلى 4.002.660 أي بمعدل 1,2% كمتوسط سنوي. وعلى الرغم من تحسن معامل التكافؤ بين الجنسين على المستوى الإجمالي من 0,68 إلى 0,91 ، يظل التفاوت مرتفعا بين الجنسين في الوسط القروي (83,1% بالنسبة للإناث مقابل 92,2% بالنسبة للذكور).

التعليم الثانوي الإعدادي : سجلت نسبة تـمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و14 سنة 70,6% إجمالا و64,3% بالنسبة للإناث سنة 2004-2005 مقابل 60,3% و50,7% على التوالي سنة 2000-2001، وخلال هذه الفترة، ارتفع عدد تلاميذ التعليم الإعدادي إلى 1,2 مليون تلميذ مسجلا بذلك تطورا بـ 4,2% إجمالا و 5,3% بالنسبة للإناث.

وقد أبرزت مقارنة نسبة التمدرس من حيث الجنس ومكان الإقامة فوارق مهمة ما بين الوسط القروي والحضري والإناث والذكور. ويعد الذكور بالتعليم الإبتدائي أقل عرضة للهدر المدرسي مقارنة مع الإناث. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه النسبة ترتفع عند الذكور على مستوى التعليم الإعدادي، حيث 55,2% من التلميذات في الوسط الحضري و 22,7% الوسط القروي تتمن تعليمهن مقابل 46,8% و 17,4% على التوالي بالنسبة للذكور. وتفسر هذه النتيجة بقدرة الإناث على مسايرة دراستهن والنجاح فيها أكثر من الذكور.

التعليم الثانوي التأهيلي : سجلت نسبة تـمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و17 سنة تطورا ملحوظا لتنتقل من 37,2% إجمالا و 32,2% بالنسبة للفتيات سنة 2001-2000 إلى 44,3% و39,2% على التوالي سنة 2004-2005. وبلغ عدد التلاميذ في التعليم الثانوي التأهيلي 633.000 تلميذا مسجلا بذلك ارتفاعا سنويا بمعدل 7% على العموم و 7,8% بالنسبة للفتيات.

محو الأمية و التربية غير النظامية

تقلصت نسبة الأمية بـ 12 نقطة ما بين 1994 و 2004. كما ارتفع عدد المستفيدين من مختلف برامج محاربة الأمية بمعدل 25% كمتوسط سنوي ما بين 1999/2000 و 2001/2002 مع استفادة أكبر للعنصر النسوي. وخلال سنة 1994، كانت امرأة واحدة من بين ثلاث نساء أعمارهن أكثر من 10 سنوات تحسن القراءة والكتابة ، وفي سنة 2001/2002 فإن امرأة واحدة من بين اثنتين أصبحت تعرف القراءة والكتابة. وقد استفادت من هذه البرامج بالأخص المرأة الحضرية ذات الفئة العمرية 15-24 مسجلة نسبة 92% مقابل 82% بالنسبة للذكور.

وفيما يتعلق بالتربية غير النظامية التي انطلقت سنة 1997 والتي تهدف إلى تعليم الصغار غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة والذين تتراوح أعمارهم ما بين 8 و 16 سنة، فقد انخفض العدد الإجمالي للمستفيدين بمعدل 9,5% في المتوسط، حيث لم يتجاوز معدل الاندماج بهذا النوع من التربية عتبة 8% من بينهم 65% إناث، وهو ما يدل على انخراط أكبر للفتاة في التربية غير النظامية.

2.2.2. عراقيل أمام تدرس الفتاة القروية

يرجع تأخير التمدريس في الوسط القروي إلى أسباب اجتماعية واقتصادية ومؤسسية. وتخص العوامل الاجتماعية والثقافية وضعية المرأة ونظرة السكان القرويين للمدرسة. وتبقى العوامل الاقتصادية ذات أهمية نظرا لارتباطها بالإمكانات المادية المحدودة للأسر ولعمل الأطفال الذي يوفر دخلا إضافيا للأسرة، خاصة الإناث منهم.

وتتعلق العوامل المؤسسية بابتعاد المدارس عن مكان إقامة التلاميذ وبعزلة الدواوير وبضعف التجهيزات الأساسية في المدارس (ماء، كهرباء، مراحيض...)، وبظروف عيش المدرسين، وكذا بعدم ملائمة مقررات التعليم مع الواقع المحلي، وبضعف التنسيق بين النيابات التابعة لوزارة التربية الوطنية والجماعات المحلية.

3.2.2. أولويات القطاع العام

تعميم التمدريس الأساسي

تتوخى الحكومة القضاء على الفوارق بين الجنسين في أفق 2015 على جميع مستويات التعليم وتعميم إجبارية التعليم سواء على مستوى التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي مع إعادة هيكلة الأسلاك التعليمية وإعطاء أهمية كبرى لتعميم تدرس الفتاة.

ومن المنتظر وضع تدابير خاصة لتعميم تدرس الأطفال المعاقين بما فيهم الإناث عن طريق مساعدتهم لولوج النظام التعليمي "العادي" وعن طريق خلق مؤسسات مختصة بالنسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

محو الأمية وتوطيد التربية غير النظامية

تعتبر محاربة الأمية التزاما اجتماعيا للدولة يهدف إلى تقليص نسبة الأمية إلى أقل من 20% في أفق 2010 والقضاء عليها كليا في أفق 2015. وتعتمد إستراتيجية محو الأمية والتربية غير النظامية على العديد من البرامج من بينها برنامج "مسيرة النور" الذي انطلق سنة 2003. وتتجلى المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية التي تستهدف بالأساس العالم القروي والمرأة القروية من خلال الشراكة والكفالة والبرامج المدرسية والتتبع والمراقبة والمساعدة الاجتماعية.

ويتكفل البرنامج الوطني للتربية غير النظامية بتعليم تلاميذ الفئة العمرية من 8 إلى 16 سنة قبل حلول 2010. وتهدف هذه العملية إلى إدماج أو إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في دورات تربوية وتكوينية عن طريق وضع جسور ملائمة.

4.2.2 أهداف برامج الدعم التربوي

لمواجهة العجز الحاصل في التجهيزات التي يتطلبها العالم القروي، قامت السلطات العمومية من خلال استراتيجيات التنمية الاجتماعية بإنجاز برامج نوعية لتقليص الفوارق الموجودة بين العالم القروي والحضري وذلك عن طريق تعميم التمدرس خاصة لدى الإناث. وقد استفادت البرامج المخصصة لمساعدة الفئات المحتاجة من التلاميذ من الدعم الاجتماعي لوزارة التربية الوطنية و بعض المنظمات الدولية.

الدعم الاجتماعي لوزارة التربية الوطنية الموجه للفئات المحتاجة من التلاميذ

التزمت وزارة التربية الوطنية بوضع إستراتيجية لدعم التمدرس آخذة بعين الاعتبار احتياجات الفئات المعوزة من تلاميذ الأسر المحتاجة بالوسط القروي والشبه حضري وبالأخص الإناث. وتهدف هذه الإستراتيجية خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2007 إلى توسيع خدمات المطاعم المدرسية بالابتدائي لاستيعاب حوالي 1.200.000 مستفيد سنويا وتوسيع خدمات الداخليات لاستيعاب حوالي 128.000 مستفيد بالثانوي و الإعدادي و 50.000 مستفيد بالثانوي التأهيلي. بالإضافة إلى توزيع الأدوات والكتب المدرسية لفائدة التلاميذ المعوزين بشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، هذا فضلا على تعميم التغطية الصحية المدرسية بشراكة مع وزارة الصحة. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم النقل المدرسي لفائدة تلاميذ الجهات النائية بشراكة مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص.

ويمكن الإشارة إلى ارتفاع حصة الإناث المستفيدات من خدمات المطاعم المدرسية ما بين 1999 و 2004 ، حيث انتقلت هذه النسبة من 1 ، 40% إلى 2 ، 47% . ويعد برنامج المطاعم المدرسية من أهم الوسائل التي تساعد على ارتفاع نسبة التمدرس في الوسط القروي.

وضع مشاريع بتعاون مع المنظمات الدولية

في إطار استراتيجية التعاون الدولي، وقع المغرب مع البنك الدولي اتفاقية لدعم إصلاح النظام التربوي. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول تعميم التمدرس الأساسي لفائدة التلاميذ في سن التمدرس في غضون 2008 ، وتحسين جودة التعليم وتدعيم القدرات المؤسساتية عن طريق تحسين القدرات التدبيرية في جميع المستويات الإدارية.

ويندرج مشروع دعم التعليم الأساسي الذي انطلق سنة 2003 بشراكة مع الصندوق الفرنسي لأولويات التضامن ووزارة التربية الوطنية ضمن توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين. ويستهدف هذا المشروع الفئة العمرية بين 5 و 14 سنة، خاصة أطفال الوسط القروي، ويهم 72 إعدادية و 633 مدرسة (1900 مدرسة فرعية) بغية تقليص الفوارق الجغرافية والنوعية، وإدماج المرأة في التنمية من خلال تشجيعها على التردد على المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عرض التعليم الأساسي.

ومن خلال تمويل من الاتحاد الأوروبي، تم وضع مشروع لدعم التربية الأساسية يهدف إلى الرفع من مستوى التعليم الأساسي خصوصا لدى الإناث وتهيئ إستراتيجية لتطوير التعليم بالوسط القروي والشبه الحضري . ويخص هذا المشروع الذي بدأ سنة 1998 وانطلق عمليا سنة 2003 بناء مساكن للمدرسين وبنائات إدارية وسياجات ومراحيض بالمدارس، وتجهيزها بالطاقات الشمسية.

5.2.2. أدوات تحليل النفقات العمومية لقطاع التربية الوطنية

عرفت النفقات الإجمالية لوزارة التربية الوطنية ارتفاعا طفيفا بحيث انتقلت من 23,15 مليار درهم سنة 2003 إلى 25,81 مليار درهم سنة 2005. وشكلت هذه النفقات % 21,4 من النفقات العامة للدولة سنة 2005. أما نفقات الاستثمار فقد ارتفعت إلى 1,3 مليار درهم أي ما يعادل % 6,8 من نفقات استثمار الدولة.

وتهدف العديد من المشاريع الاستثمارية إلى تطوير التعليم بالعالم القروي (مشروع دعم تعليم أساسي ذي جودة عالية، مشروع تطوير التعليم الثانوي الإعدادي...). غير أن الشكل الذي تقدم به ميزانية الاستثمار لا يمكن من تحديد الاعتمادات المخصصة لتعليم الفتاة، حيث لا توفر الميزانية إلا بعض المعلومات المحدودة كالاتمادات المخصصة لمحو أمية المرأة القروية بقيمة 4 مليون درهم سنة 2003.

تأثير النفقات العمومية على التعليم

نتيجة للتدابير المتخذة من أجل تقليص الفوارق في الدراسة بين الإناث و الذكور والمتمثلة في برامج الدعم الاجتماعي وتطوير البنيات التحتية الأساسية وزيادة عدد المدارس الفرعية وبرامج التعاون مع المنظمات العالمية، عرفت المؤشرات الكمية للتعليم تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة. كما مكنت الجهود المبذولة في مجال محاربة الأمية من رفع عدد للمستفيدين من هذا البرنامج 470.000 شخص.

وحسب دراسة للبنك الدولي³، فإن النجاح المسجل على المستوى الابتدائي وعلى مستوى تدرس الفتاة تركز بالأساس بالمناطق القروية وأن الجهود التي بذلتها الحكومة من خلال إنشاء المطاعم المدرسية وتقديم المساعدات المباشرة لعبت دورا أساسيا في تحسين معدل التسجيل في المدارس.

غير أن التدابير التي اتخذتها وزارة التربية الوطنية لا تستفيد منها جميع الفئات المتدرسة وتختلف حسب الوسط والجنس. فلا زال مشكل الهدر المدرسي مهما بالوسط القروي بالنسبة للذكور و الإناث. وتبقى نسبة الإناث اللواتي يتمن تدرسهن حتى مستوى الخامسة ابتدائي مهما مقارنة مع الذكور (% 80,4 مقابل % 68,5). وفي الوسط القروي % 41,2 من المسجلات في السنة الأولى ابتدائي تصلن إلى السنة الخامسة ابتدائي مقابل % 63,6 بالنسبة للذكور.

وبالرغم من تحسن مؤشرات التدرس، لا تزال نسبة الأمية في المغرب مهمة وتؤثر سلبيا على نظام الإنتاج الوطني. فالقطاعات الإنتاجية التي تشغل % 52 من الساكنة النشيطة تعاني من الأمية. وتصل نسبة الأمية لدى العمال في القطاع الفلاحي % 76 و % 45 في القطاع الصناعي و % 31 في قطاع الخدمات.

إن متطلبات التنمية والتنافسية الاقتصادية تحتم على السلطات العمومية وكذا المجتمع المدني التعبئة بشكل قوي من أجل تعميم التدرس ومحاربة الهدر المدرسي وتجسيد التكافؤ بين الجنسين. ومن أجل فعالية قصوى للنفقات العمومية لا بد من إدماج مقاربة النوع الاجتماعي عند وضع السياسات و البرامج التعليمية وتطوير مختلف المؤشرات المرتبطة بهذه المقاربة.

³ تقرير حول الفقر بالمغرب : البنك الدولي شتنبر 2004.

3.2 وزارة الصحة

يشكل التحسن الكمي والكيفي للخدمات الصحية التي تستفيد منها الفئات المعوزة أولوية للسلطات العمومية، حيث تم في هذا الإطار تخصيص برامج لفائدة الأم والطفل مكنت من تقليص عير كاف لنسب الوفيات لدى الأمهات والأطفال⁴ مما يستدعي وضع استراتيجية جديدة للصحة تهدف إلى تعزيز البرامج الموجودة والرفع من فعاليتها.

1.3.2 تحليل وضعية صحة الأم والطفل

مكن برنامج تنظيم الأسرة من الحصول على نتائج جد مشجعة. وعلى الرغم من المجهودات المبذولة، فإن نسبة وفيات الأطفال والأمهات تظل مرتفعة⁵.

نجاح برنامج تنظيم الأسرة

يمكن قياس مدى نجاح برنامج تنظيم الأسرة من خلال تتبع تطور وسائل منع الحمل ومعدل الخصوبة (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة). فقد سجل معدل الخصوبة انخفاضا مهما حيث انتقل من 5,9 طفل لكل امرأة في بداية الثمانينات إلى 4,04 في بداية التسعينات ثم إلى 2,5 سنة 2004 - 2003.

ويعزى هذا الانخفاض المهم في معدل الخصوبة إلى ارتفاع سن الزواج واستعمال أوسع لوسائل منع الحمل. وقد عرف هذا الأخير ارتفاعا مهما حيث انتقل من 19% سنة 1980 إلى 41% سنة 1992 وإلى 63% سنة 2003-2004. وتجدر الإشارة إلى أن المستوى الدراسي لا يحدد لوحده نسبة استعمال وسائل منع الحمل التي تصل 68,8% عند النساء ذوات مستوى دراسي ثانوي و 61,2% عند النساء دون أي مستوى دراسي.

صحة الأم

علاجات ما قبل الولادة والمساعدة عند الولادة: خلال سنة 2003 - 2004، بالنسبة لـ 67,8% من الولادات، لجأت الأمهات إلى استشارة طبية مرة واحدة على الأقل (85% في الوسط الحضري و48% في الوسط القروي). ويلاحظ أن نسبة اللجوء إلى العلاجات ما قبل الولادة ترتفع حسب المستوى الدراسي للأم، حيث تبلغ هذه النسبة 93% عند الأمهات ذات مستوى دراسي ثانوي أو أكثر، مقابل 79% عند الأمهات ذات مستوى دراسي ابتدائي و56% عند اللواتي ليس لهن أي مستوى دراسي.

و فيما يخص المساعدة عند الولادة، فإن 63% من النساء استفدن من مساعدة طبية سنة 2003-2004 أي بزيادة قدرها 13% مقارنة مع سنة 1997. وتصل هذه النسبة إلى 85% في الوسط الحضري مقابل 40% في الوسط القروي.

⁵ في إطار تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية، التزم المغرب بخفض وفيات الأطفال بالثلثين في أفق 2015.

وفيات الأمهات عند الولادة : سجلت نسبة وفيات الأمهات عند الولادة، سنة 2003 ، 227 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة. ولم تعرف هذه النسبة تطورا ملموسا بالمقارنة مع سنة 1997 حيث قدرت بـ 228 لكل 100.000 ولادة. وتقدر هذه النسبة بـ 187 لكل 100.000 ولادة في الوسط الحضري وبـ 267 في الوسط القروي. وتدل هذه المؤشرات على ضرورة بذل مجهودات إضافية للحد من هذه المعضلة.

صحة الطفل

وفيات الأطفال والرضع: ساهمت عملية تعميم التلقيح من انخفاض نسبة وفيات الأطفال بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، حيث انتقلت من 91 لكل 1000 ولادة سنة 1980 إلى 40 سنة 2003. وانخفضت هذه النسبة خلال نفس الفترة من 99 إلى 46 في الوسط القروي ومن 73 إلى 23,8 في الوسط الحضري .

ويصل احتمال الوفاة قبل سن الخامسة إلى 47 لكل 1000 ولادة سنة 2003 مقابل 138 سنة 1980. ويظل احتمال الوفاة خلال الشهر الأول من الولادة مرتفعا حيث يصل إلى 27 في الألف (33 في الألف في الوسط القروي مقابل 24 في الألف في الوسط الحضري) وترجع هذه الظاهرة إلى الحالة الصحية للأم وظروف الحمل والولادة.

وتبين دراسة وفيات الأطفال حسب النوع ، أن نسبة وفيات الفتيان أكثر ارتفاعا منها عند الفتيات خلال الشهر الأول للولادة (33 في الألف مقارنة مع 23 في الألف بالنسبة للفتيات). ويرجع هذا الفارق إلى ارتفاع إصابة الفتيان بداء ضيق التنفس بين تاريخ الولادة وسن الخامسة.

وفيما يخص الأطفال الرضع، يلاحظ ارتفاع نسبة وفيات الفتيات مقارنة مع الفتيان (11 في الألف بالنسبة للفتيان و8 في الألف بالنسبة للفتيات) و ذلك لاعتبارات سوسيو ثقافية .

التلقيح: حققت وزارة الصحة تغطية مهمة في مجال التلقيح بفضل توسيع برنامجها. فقد مكن هذا البرنامج من تلقيح كليا ما يقرب 9 أطفال من كل 10 أطفال تبلغ أعمارهم ما بين 12 و23 شهرا. وتختلف هذه التغطية حسب وسط الإقامة : 94% في الوسط الحضري مقابل 84% في الوسط القروي. وللإشارة، فإن 1,4% من هؤلاء الأطفال لم يتلقوا أي تلقيح.

2-3-2- عوائق تحول دون انخفاض نسبة الوفيات لدى الأمهات والأطفال

يصطدم تخفيض نسبة وفيات الأمهات بالعديد من الصعوبات منها : ضعف جودة الخدمات الصحية والعلاجات المستعجلة الخاصة بالتوليد وعدم اللجوء إلى الاستشارات الطبية قبل الولادة وإلى مساعدة طاقم ممرض عند الولادة. كما يرجع ذلك إلى البعد الجغرافي للمراكز الصحية والأمية والفقير.

إن ارتفاع وفيات الأطفال دون السنة الواحدة راجع إلى العديد من العوامل كظروف الحمل والولادة التي تشكل 37% من أسباب الوفيات قبل سن الخامسة وضعف المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان وصعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية وقلة الموارد البشرية والصحية والاعتمادات المالية في بعض الجهات وضعف مساهمة الجماعات المحلية وتفشي بعض الأمراض (إسهال، تعفنات تنفسية، التهاب السحايا...).

ولمعالجة هذه الوضعية، أعدت وزارة الصحة استراتيجية في إطار مخططها الخماسي 2003-2007 تهدف إلى تحسين صحة الأم والطفل.

2-3-3 التوجهات الإستراتيجية لوزارة الصحة في مجال صحة الأم والطفل

تهدف الإستراتيجية الجديدة في مجال صحة الأم للفترة 2003-2007 إلى تدعيم برنامج الأمومة بدون مخاطر وبرنامج تنظيم الأسرة مع التركيز على تحسين الحصول على الخدمات الصحية المتعلقة بالولادة. وتهدف هذه الإستراتيجية أيضا إلى تحسين جودة الاستفادة من العلاجات الإستعجالية الخاصة بالولادة والأطفال حديثي الولادة.

ومن أجل تخفيض نسبة وفيات الأطفال والرفع من مستوى حماية الطفولة، وضعت وزارة الصحة استراتيجية تهدف إلى تدعيم البرامج الحالية. وتهم هذه الاستراتيجية توسيع البرنامج الوطني للتلقيح مع إدخال لقاحات جديدة و تعميم استراتيجية العلاجات المندمجة المقدمة للطفل وتكريس برنامج الأمومة بدون مخاطر وتطوير البرنامج الوطني لمحاربة النقص في كل من الفيتامين D-A والحديد واليود.

وسيتم تحسين صحة الأم والطفل عبر تعميم التغطية الصحية وإشراك القطاع الخاص في برامج الوقاية وإدماج عرض الخدمات الصحية الأساسية في مشاريع التنمية المحلية المندمجة مع اللجوء إلى التعاون الدولي. كما يعد تحسين الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية أمرا ضروريا خصوصا في العالم القروي. فتعميم الولوج إلى الماء الشروب مثلا سيساهم في التقليل من وفيات الأطفال. كما سيساهم في فك العزلة عن الساكنة القروية، عبر تحسين الوصول إلى المراكز الصحية، وفي تخفيض نسبة وفيات الأمهات.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق الأهداف التي سطرتها الاستراتيجية الجديدة لوزارة الصحة دون التنسيق مع الوزارات الأخرى وإشراك جميع مكونات المجتمع خصوصا الجماعات المحلية التي من شأنها المساعدة على تنمية التضامن الصحي على المستوى المحلي.

2-3-4 تحليل النفقات العمومية للصحة

حصة نفقات الصحة في ميزانية الدولة

بلغت النفقات الإجمالية لوزارة الصحة 6,2 مليار درهم سنة 2005 أي 5,27% من النفقات الإجمالية للدولة. في حين بلغت نفقات الاستثمار 1,165 مليار درهم أي 6% من نفقات استثمار الدولة. فقد بلغت حصة ميزانية الاستثمار المخصصة للنساء والأطفال 7,09% من مجموع ميزانية الاستثمار لوزارة الصحة سنة 2005.

وتجدر الإشارة إلى أن كيفية تقديم ميزانية الاستثمار لا تمكن من تمييز الاعتمادات المرصدة للأطفال عن تلك المخصصة للنساء بسبب تداخل البرامج المخصصة لكل منهما.

تأثير النفقات العمومية للصحة⁵

لا تستفيد مجموع الساكنة بشكل متساوي من النفقات العمومية للصحة. وينطبق ذلك عند تحليل هذه النفقات حسب مستوى المعيشة أو مكان الإقامة أو حسب النوع الاجتماعي. وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الفقراء وخصوصاً منهم النساء يستفدن بنسبة أقل من السياسة العمومية للصحة مقارنة مع الفئات الغنية. وحسب نفس الدراسة، يظل الرجال أقل استفادة من النساء فيما يخص النفقات العمومية للصحة (93 درهم لكل رجل مقابل 114 درهم لكل امرأة).

وإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن هناك فوارق كبيرة بين النساء حيث لا تستفيد 20% من النساء الأكثر فقراً سوى من 11% من الإعانات الصحية في حين أن 40% من النساء الأكثر غنى تستفدن من نصف هذه الإعانات. ومن مجموع الإعانات التي يتقاضاها الرجال، يحصل الفقراء منهم على 13% من العلاجات الإستشفائية و12% من الخدمات الخارجية للمستشفيات مقابل 7% للنساء الفقيرات.

5.3.2 آفاق مستقبلية

تتوخى الاستراتيجيات المتعلقة بصحة الأم والطفل تخفيض الوفيات والأمراض عند الأمهات والأطفال. ويتطلب ذلك دعماً كمياً وكيفياً للموارد البشرية وسياسة إعلامية لتوعية السكان بالمخاطر والمضاعفات التي قد تحدث أثناء الحمل والولادة. ويتم ذلك بإشراك جميع الفاعلين مع تطوير وسائل النقل وتجهيز المنشآت الصحية التي تقدم العلاجات للأم والرضع بالأدوية الضرورية. كما أن هناك خدمات أخرى تستحق العناية كالنظافة والوقاية من الحوادث المنزلية. إضافة إلى ذلك يجب أن تعطى عناية خاصة لصحة المراهقين.

4.2 قطاع الفلاحة والتنمية القروية

يعتبر الفقر في المغرب ظاهرة قروية بامتياز، فمن بين كل أربعة أفراد يعيشون في البادية نجد فقيراً مقابل فرد واحد لكل عشرة أشخاص يعيشون في المدينة. فالعالم القروي لازال يعيش على هامش التنمية مما يؤدي إلى الهجرة القروية خصوصاً عند الرجال ويساعد على تدهور مستوى العيش. ويعتبر النشاط الفلاحي المورد الوحيد للدخل لأهل البوادي وهو ما يجعل مداخيل الأسر غير مستقرة (90% من الأراضي الفلاحية توجد في مناطق بورية). ويزيد من حدة هذه الوضعية اقتطاعات الوسطاء وارتفاع أسعار المواد الأولية والعراقل المرتبطة بالعقار.

وإضافة إلى هذه العوامل، يعاني العالم القروي من قلة البنيات الإستشفائية والخدمات الصحية وهو ما يجعل نسبة الوفيات لدى الأمهات والمولود مرتفعة. وتساهم كل هذه العوامل السالفة الذكر في تفاقم الفقر الذي تعاني منه النساء وفتيات العالم القروي على الخصوص.

⁵ تقرير حول تأثير النفقات العمومية للصحة، البنك الدولي 2002

ومن أجل الإحاطة بمشكلة الفقر في العالم القروي وخصوصا لدى النساء، سيتم تشخيص وضعية المرأة القروية وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لفائدة الفئات المعوزة.

1.4.2 وضعية المرأة القروية

تقوم المرأة القروية التي تمثل 50,6% من الساكنة القروية بعدة مهام تتداخل و تتكامل فيما بينها إلى حد يصعب التمييز بين "المنتج" والأشغال المنزلية. وتبقى مهمتها متمركزة على الأشغال المنزلية بسبب ضعف البنيات التحتية. وبخصوص توفير كل من الماء الشروب والحطب، فإن 57,2% و 65,5% من هاتين العمليتين تتحملهما المرأة⁶.

وتعاني 75% من النساء القرويات من الأمية، حيث تبقى الفتاة القروية الأكثر تضررا فيما يخص ولولجها لعالم المعرفة. كما تظل المرأة القروية أقل استفادة من الخدمات الصحية بسبب سلسلة من العراقيل المشار إليها أعلاها.

ويستوعب القطاع الفلاحي حوالي 92% من النساء النشيطات، 32% من بينهن أعمارهن أقل من 19 سنة. وتمثل المرأة 4,4% من العدد الاجمالي لمستغلي الضيعات الفلاحية وتمتلك 2,5% من المساحة الفلاحية المستغلة. وتؤكد هذه المعلومات ضعف تمثيل المرأة العاملة وعدم قدرتها على امتلاك الأراضي. ومن جهة أخرى، فإن 98% من النساء المستغلات للضيعات الفلاحية تعانين من الأمية⁷. وتهتم المرأة القروية على الخصوص بتربية الماشية (70% من تربية البقر الحلوب و 40% من تربية الأغنام و 70% من تربية الماعز)، كما تهتم بزراعة الحبوب والقطاني (45% من هذه الأنشطة) والزراعات الصناعية (42% من اليد العاملة).

ومن الملاحظ أن عدد الضيعات العائلية المسيرة من طرف المرأة القروية في تزايد ملحوظ بسبب هجرة الرجال إلى المجال الحضري. وأمام هذه الوضعية، تجد المرأة نفسها مجبرة على تسيير هذه الضيعات والإستجابة لمتطلبات الأسرة اليومية. وهناك العديد من العراقيل التي تحول دون مساهمة المرأة القروية في أنشطة اقتصادية (فلاحية أو تجارية)، بحيث لا تتجاوز نسبة النساء اللواتي يزاولن نشاطا مدرا للدخل 21,4% و 8%.

2.4.2 الأولويات الحكومية

عملت السلطات العمومية من أجل محاربة الفقر في العالم القروي على وضع العديد من البرامج الهادفة إلى ضمان الحماية الغذائية للفئات المعوزة وتعميم التمدرس وتوفير الخدمات الصحية والبنيات التحتية وإنعاش المشاريع المدرة للدخل. وإلى جانب هذه التدابير ذات الطابع الشمولي، فقد اهتم قطاع الفلاحة والتنمية القروية منذ بداية الثمانينيات بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية على الخصوص وذلك بوضع العديد من الاستراتيجيات.

⁶ بحث حول الميزانية والوقت، 1997-1998، مديرية الإحصاء

⁷ حسب الإحصاء العام للفلاحة حول النساء مستغلات للأراضي الفلاحية، نونبر 2000.

⁸ نفس المصدر.

والى غاية الثمانينيات، كانت مجهودات التنمية القروية منكبة على المشاكل الاقتصادية ومتجهة نحو تحسين دخل الفلاح بصفة عامة. لكن التجربة أبانت عن ضرورة العناية بالفئات الأكثر تضرراً. وابتداء من هذا التاريخ، قامت السلطات العمومية بدعم تحسين وضعية المرأة القروية على وجه الخصوص و ذلك في إطار مقارنة تركز على إدماج المرأة في التنمية.

ولهذا الغرض، تم إحداث سنة 1984 مكتب للنهوض بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية من خلال تنسيق ومتابعة البرامج والأنشطة المخصصة لتحقيق هذا الهدف. ومن خلال المراكز الجهوية للتنشيط النسوي، يتم تأطير النساء القرويات عبر إنجاز برنامج عمل ملائم لكل منطقة مع تشجيع النساء على التنظيم في شكل تعاونيات وجمعيات لتسهيل عملية الاستفادة من مختلف الخدمات، و تحسيسهن بالأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي. ومن أجل تحقيق الأهداف المرسومة، يتوفر المكتب على 40 خلية جهوية للتنشيط النسوي موزعة على مختلف المناطق وعلى 170 مرشدة.

ومنذ التسعينات، عدلت وزارة الفلاحة توجهاتها المتعلقة بالتنشيط النسوي. حيث تم تبني خطة جديدة تركز على اعتماد النوع الاجتماعي عوض المقاربة المرتكزة على إدماج المرأة في التنمية بمقاربة. ومنذ 2002، تم نشر مذكرة توجيهية للنهوض بأوضاع المرأة القروية ولترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي.

3.4.2 العمل الحكومي

مذكرة توجيهية

عملت المذكرة الوزارية المتعلقة بالنهوض الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية لوزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات المحررة في 2002 على تكريس مسألة تكافؤ الفرص للولوج إلى مختلف الخدمات التي توفرها الوزارة وذلك في إطار دعم مقاربة النوع الاجتماعي. ومن أجل توسيع قاعدة الساكنة المستفيدة من برامج التنمية القروية، لا بد من استهداف المرأة خاصة تلك المسيرة للضيعات الفلاحية وذلك بوضع برنامج عمل محدد. إن و لوج فعلي للمرأة إلى التنشيط الفلاحي وإلى الخدمات الملحقة (قروض صغيرة، مواد أولية ...) وكذا الخدمات الاجتماعية الأساسية سيمكنها من الرفع من إنتاجيتها وتحسين مداخيلها.

وتتمحور الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة حول دعم الوحدات النسوية الجهوية والمحلية، وتحسين قدرات المنشطات القرويات وطرق عملهن ومضاعفة قنوات الاتصال والتشجيع على خلق التعاونيات لإدارة المشاريع المدرة للدخل وإنجاز برامج التكوين المهني لصالح الفتيات القرويات في المجالات الفلاحية وشبه الفلاحية، بالإضافة إلى تبني المقاربة التشاركية التي تمكن من إدماج المرأة في جميع مراحل إنجاز المشاريع المخصصة لها.

تكوين برنامج عمل لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات الفلاحية

تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين المغرب ومنظمة الأغذية والزراعة - الفاو- في 2004 لوضع آليات من أجل تحديد حاجيات الساكنة القروية وتقوية القدرات الوطنية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتتبع وتقييم برامج ومشاريع التنمية الفلاحية والقروية. ويمتد هذا المشروع على مدى 17 شهراً انطلاقاً من دجنبر 2004. وتتمثل النتائج المتوخاة في إنجاز إطار وبرنامج عمل لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات وبرامج التنمية الفلاحية والقروية مع تطوير الخبرة الوطنية في هذا المجال.

الأنشطة المنجزة للنهوض بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية

تنقسم هذه الأنشطة إلى التنشيط النسوي وتشجيع المشاريع المدرة للدخل وأنشطة الإرشاد الفلاحي.

يغطي التنشيط النسوي مجالات متعددة كالتأطير التقني والتنشيط الفلاحي والإعلام التربوي وذلك من خلال زيارات تواصلية وتنظيم أيام تنشيطية وعروض ومسابقات ثقافية. وبالإضافة إلى هذه الأنشطة ذات الطابع الفلاحي، فقد انصب التنشيط النسوي أيضاً على تحسين الأنشطة غير الفلاحية للمرأة القروية كالصحة والنظافة والمحافظة على الثروات الطبيعية. وفي هذا الاتجاه، تم القيام بتجربتين نموذجيتين من طرف الخلايا الجهوية للتنشيط النسوي، الأولى بتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والثانية مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (FNUAP).

وقد اهتمت التجربة الأولى بإدماج التعليم الغذائي في برنامج التنشيط النسوي الفلاحي، وأجريت في مناطق عمل المديرية الجهوية الفلاحية لأزيلال وبني ملال والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتادلة.

وتهدف التجربة الثانية التي أجريت على مرحلتين إلى إدماج التعليم في ولاية مكناس وفي مناطق عمل المديرية الجهوية الفلاحية لطنجة وسطات ومراكش وشيشاوة وآسفي وفاس وشفرو وأكادير وتيزنيت والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتافالالت وورززات وبركان.

وتهدف المشاريع المدرة للدخل إلى تحسين الأنشطة الفلاحية كتربية الماشية وزراعة الأشجار وخلق تعاونيات نسائية والتخفيف من بعض الأعباء المنزلية (كاستبدال خشب النار باستعمال الغاز والطاقة الشمسية وحفر الآبار و تجهيزها بمضخات يدوية...).

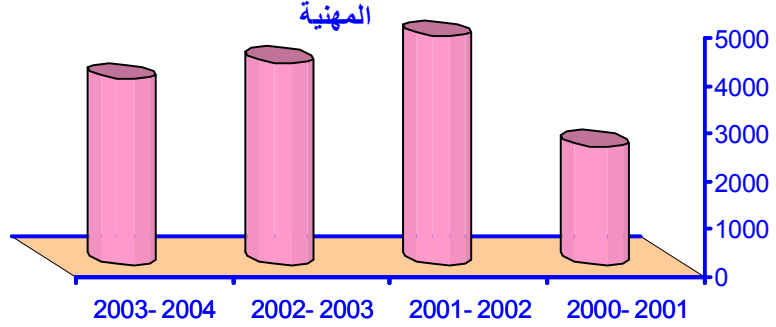
وتمثل المشاريع الصغيرة (تربية الدواجن والأرانب، وتربية النحل...) الأنشطة الأكثر تطويراً من طرف المرأة القروية، حيث تم إنشاء 77 مشروع سنة 2004 لفائدة 2610 امرأة بمبلغ 4 مليون درهم.

وتستفيد المرأة القروية مثلها مثل الرجل من أنشطة الإرشاد الفلاحي وذلك حسب حاجياتها. وتجدر الإشارة إلى التطور المحدود لعدد النساء المستفيدات من أنشطة الإرشاد الفلاحي بسبب نقص في تعيين المرشحات بالمصالح القريبة من الفئات المستهدفة.

برامج عمل بتعاون مع وزارات أخرى

قامت وزارة الفلاحة بالعديد من البرامج بتعاون مع وزارات أخرى، حيث انخرطت في البرنامج الوطني لمحو الأمية المنجز من طرف وزارات التشغيل والتنمية الاجتماعية والتضامن. وتم تطبيق برنامج محو الأمية الوظيفية الذي يركز على الأنشطة الفلاحية كوسيلة بيداغوجية للتكوين. وقد بلغ عدد المستفيدات 3873 امرأة سنة 2004 مقابل 2479 سنة 2001.

تطور عدد النساء القرويات المستفيدات من برنامج محو الأمية



ومن جهة أخرى، هناك برامج متعددة منجزة من طرف بعض الوزارات والتي يستفيد منها العالم القروي كتقوية البنيات التحتية. ويمكن ذكر على سبيل المثال البرنامج الوطني للطرق القروية وبرنامج تزويد القرى بالكهرباء والماء الشروب. وقد مكنت هذه البرامج من تخفيف العبء على النساء والفتيات القرويات ومن تم تمكينهن من الذهاب إلى المدرسة والاهتمام بالمشاريع المدرة للدخل. وفي إطار اتفاقية الشراكة المبرمة مع وكالة التنمية الاجتماعية، تم تمويل 111 مشروع للتنمية بقيمة 25 مليون درهم لفائدة 73000 امرأة قروية.

4.2. التحليل النوعي لميزانية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية

من أجل تحقيق أهداف وزارة الفلاحة في مجال النهوض بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية، تم تخصيص اعتمادات مالية للتنشيط النسوي بلغت 6 مليون درهم سنة 2002. ويتم تحديد الغلاف المالي عبر تقييم تكلفة مختلف العمليات من طرف الوزارة والذي بلغ 4 ملايين درهم سنة 2003 و 4 ملايين درهم سنة 2004 و 3 ملايين درهم سنة 2005. و تخصص هذه المبالغ المالية لتمويل برامج التنشيط لفائدة النساء القرويات المنجزة من طرف المديرية الإقليمية للفلاحة ومراكز الأشغال.

وإلى جانب ذلك، هناك أغلفة مالية إضافية ممنوحة للبرامج والمشاريع التي تهتم النساء القرويات، سواء في المديرية الإقليمية للفلاحة أو مراكز الأشغال أو المراكز الجهوية للاستثمار الفلاحي. وبالنسبة لهذا الأخير، فيتعلق الأمر بالمحافظة على مكتسبات مشروع دعم التنمية الفلاحية المتعلق بالتنشيط النسوي عبر الاحتفاظ بالموارد البشرية ورصد الوسائل المادية الضرورية لمواصلة الجهود. كما أن هناك أغلفة أخرى مخصصة لبرامج ذات التأثير الإيجابي على المرأة والفتاة القروية كالغلاف المخصص للتعليم والصحة والبنيات التحتية الأساسية.

ولقد مكنت البرامج المنجزة أو التي في طور الإنجاز من طرف وزارة الفلاحة، من تزايد عدد التجمعات حول المشاريع المدرة للدخل و رفع مستوى الدخل العائلي ونسبة التمدرس لدى الفتيات. وعلى الرغم من الجهود المبذولة فالإنجازات المتعلقة بالتأطير والنهوض بالسوسيو اقتصادي بالمرأة القروية لا تزال ضعيفة بسبب النقص الحاصل في الحاجيات المتعددة للمرأة القروية.

خاتمة

في إطار ورش التنمية البشرية الكبير الذي انطلق بالمغرب من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يشكل وضع ميزانية حسب مقارنة النوع الاجتماعي أداة ضرورية لاستخدام أفضل للنفقات العمومية.

وقد ارتكزت مقارنة النوع الاجتماعي على تحليل وضعية مختلف الفئات الاجتماعية وتقييم أسباب ونتائج العجز المسجل على مستوى التعليم والصحة ووضعية العالم القروي. وتم بعد ذلك التطرق إلى الحلول التي قدمتها السياسات العمومية لتجاوز هذه الوضعية. وتهدف هذه المرحلة إلى التعرف على الوضعية الحالية خلال سنة 2005 ليتم التمكن فيما بعد من قياس درجة التقدم المسجلة على مستوى مقارنة النوع الاجتماعي تدريجيا بالنسبة لمختلف القطاعات الوزارية.

وتواصل وزارة المالية والخصوصية، التي تشرف على إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في الميزانية، العمل على إرساء التعاون بين مختلف القطاعات الوزارية قصد إدماج هذه المقارنة في كل السياسات العمومية والمخططات و برامج التنمية والميزانية. كما تعمل على التحسيس بأهمية وضع ميزانية حسب النوع الاجتماعي من خلال إعداد آليات خاصة لهذا الغرض و تنظيم ورشات تكوينية.

فعلى مستوى قطاع التعليم، يبقى معدل الأمية مرتفعا رغم التحسن المهم لمؤشرات التمدرس. ويتطلب تحقيق التنمية والتنافسية الاقتصادية من السلطات العمومية اتخاذ المزيد من الإجراءات وانخراط أكبر للمجتمع المدني لتدعيم تعميم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الحصول على المعرفة. ويعتبر إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في إعداد السياسات والبرامج العمومية و تحسين جودة المعطيات المتوفرة عن كلا الجنسين ذا أهمية قصوى بالنسبة لتحسين فعالية النفقات العمومية.

وإذا كان تحسين الخدمات الصحية لفائدة الفئات المعوزة يشكل أولوية بالنسبة للسلطات العمومية، فإن النتائج التي تعكسها المؤشرات الصحية تبقى غير كافية. ومن المنتظر تؤدي الإستراتيجية المتبعة إلى انخفاض عدد وفيات الأمهات والأطفال عند الولادة في المستقبل.

وتبين تجربة وزارة الفلاحة والتنمية القروية أن المرأة القروية تتجاوب مع برامج التوعية الموجهة لها ومع استعمال التقنيات الحديثة التي تستجيب لحاجياتها.

يجب أن تركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة على مشاريع مندمجة ومحلية تستجيب للحاجيات الملحة للسكان وتساهم فيها مختلف القطاعات الوزارية المعنية والجماعات المحلية والجمعيات. ولتجاوز عائق التمويل، يجب تطوير تجربة القروض الصغرى التي أبانت عن نتائج جيدة لدى المرأة في الوسط الحضري والشبه حضري. فالإقبال الكبير للنساء على القروض الصغرى ووفائهن بالديون في الآجال المحددة يشجع على تعميم التجربة بالعالم القروي للمساهمة في الحد من الفقر المدقع. كما ينبغي استعمال وسائل أخرى للتمويل للخروج من حالة الفقر الذي تعاني منه بعض المناطق.

ونظرا لتداخلها، فإن أهداف التنمية البشرية عموما والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية خصوصا لا يمكن تحقيقها دون التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية وإشراك جميع مكونات المجتمع سواء على المستوى المحلي أو الجهوي.

